همّت زعبي (*)

المنظمات النسائية والنسوية في الداخل الفلسطيني

أثار موضـــوع ازدياد عدد الجمعيّـــات الأهليّة غير الحكوميّة عامة والنســـوية والنسائية منها خاصة، الكثير من الأسئلة، وفتح نقاشًـــا حول أهمّيّة تطوّرها وتزايُد أعدادها. الآن، بعد مرور أكثر من ٣٠ عامًا على هذه الظاهرة، وعلى الرغم من النقاش المستمرّ حول دَوْرها كوكيلة تغيير وتأثير سياســيّ واقتصادي واجتماعيّ، والنقاش حول تأثير القوى العالميّة على استقلاليّتها وقدرتها على مواجهة ظروف القمع السياسيّ والاقتصاديّ العالميّ، لا يمكننا أن نتجاهل الحيّز الواســـع الذي تشغله هذه المؤسّسات في المجتمع الفلسطينيّ وتأثيرها على الخطاب الاجتماعي العام.

تعمل مؤسّسات العمل الأهليّ النسائية والنسوية الفلسطينيّة، كما المجتمع الفلســـطينيّ عامّة ومؤسســـات العمل الأهلي عامة، في ظروف اجتماعيّة وسياســـيّة مركَّبة. فمـــن ناحية، تعمل هذه المؤسّسات في ظلّ ظروف سياسيّة محليّة وتدخُّلات سياسيّة عالميّة إقليميّـــة. ومن ناحية أخرى، تحاول هذه المؤسّســـات العمل على تغيير اجتماعيّ في مجتمع يتميّز بكونه تقليديًّا محافظًا تحتكم فيه العلاقات الاجتماعيّة إلى نظام أبويّ وحمائليّ. مقابل هذه الظروف التي تؤثّر على شـــروط عمل هذا القطاع، وكذلك على رؤيته لدَوْرِه وأَجِنْداته الفكريّة والعمليّة، وتساهم في تحديد أولويّات عمله للتغيير الاجتماعيّ، مقابل كلّ هذا، يحاول هذا القطاع، بتفاوتٍ معيّن، أن يطوّر آليّات لمواجهة هذه الظروف وتحدّيها.

تحاول هذه المقالة، تعقّب نشـــأة وتطور الجمعيات النســـائية والنسوية في الداخل الفلسطيني مستعرضة سريعا نشأتها تاريخيا

(*) طالبة دراسات عليا في العلوم الاجتماعية– جامعة بئر السبع وناشطة نسويّة

شكّلت بداية القرن العشرين مرحلة مفصليّة في حياة المجتمع الفلسطيني، ففي حين قسمّت الأقطار العربية إلى كيانات جديدة واستبدلت السيطرة العثمانية بأخرى فرنسيّة وبريطانيّة، كان لإعلان وعد بلفور تبعات خاصة على المجتمع الفلسطيني الأمر الذي أدى بالمجتمع لخلق وسائل عمل جديدة لمواجهة الوضع الجديد. وقد شكّلت الجمعيات المدنيّة المظهر، وسياسيّة الجوهر؛ وهي الجمعيات الإسلاميّة والمسيحيّة التي أقيمت في معظم المدن الفلسطينيّة، إحدى وسائل مقاومة التحديات السياسية والاجتماعية التي نشأت في حينه.

قبل النكبة ومستعرضة تطور هذا القطاع بعد قيام إسرائيل. تتناول المقالــة محاور مركزية في تطور عمــل هذا القطاع وتتوقف عند تأثير السياقات السياسيّة الاجتماعية والاقتصادية على خصوصية تطوره الفكري وبالتالي أشــكال تنظيمه وآليات عمله. كما تتناول المقالة إنجازات هذا القطاع ودوره المهم في المجتمع الفلســطيني وتقــف في نهايــة المقال عند بعض التوترات التي يشــهدها هذا القطاع والتي قد تحد من قدرته على التأثير.

نشوء الجمعيات النسائية قبل النكبة

تُشكّل الظروف السياسيّة والاجتماعية أحد العوامل المركزية التي تُؤثر على تطور المجتمعات، وتساهم في تصميم اتجاهات حراكات قطاعات مختلفة داخلها. وقد تأثرت بلاد الشام بنتائج الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية ووقوع البلاد العربية تحت الاستعمار الأجنبي. وكان لهذه التحولات تأثير على أوضاع النساء وبالتالي حراكها وتنظيمها، تماما كما تأثرت باقي جوانب الحياة لمجمل المجتمعات العربيّة.

شكّلت بداية القرن العشرين مرحلة مفصليّة في حياة المجتمع الفلسطيني، ففي حين قسمّت الأقطار العربية إلى كيانات جديدة واستبدلت السيطرة العثمانية بأخرى فرنسيّة وبريطانيّة، كان لإعلان وعد بلفور تبعات خاصة على المجتمع الفلسطيني الأمر الذي أدى بالمجتمع لخلق وسائل عمل جديدة لمواجهة الوضع الجديد. وقد شكّلت الجمعيات المدنيّة المظهر، وسياسيّة الجوهر؛ وهي الجمعيات الإسلاميّة والمسيحيّة التي أقيمت في معظم المدن الفلسطينيّة، إحدى وسائل مقاومة التحديات السياسية والاجتماعية التي نشأت في حينه. وعلى الرغم من ضعف هذه المؤسسات وهشاشتها، فقد شكّلت النواة والقاعدة الأولى لجمعيات المجتمع المدني التي تطورت لاحقا في المجتمع الفلسطيني (الشيخ علي، ناصر ٢٠١٠).

كانت الجمعيات الخيرية أول أشكال التنظيمات الأهلية التي قامت في فلسطين والتي امتدت بدايتها من سبعينيات القرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين (زيدان وغانم، ٢٠٠٠). ولا تختلف نشأة وتطور الجمعيات أو المؤسسات الأهلية النسائيّة التي تشكّلت في حينه، عن سيرورة تطور ونشأة الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع الفلسطيني عامة.[١] ففي نهاية القرن التاسع عشر بدأت نشأة المؤسسات الأهلية النسائية وشكلّت نساء الطبقتين الوسطى والغنيّة نواة تلك الجمعيات.

يشير التوثيق إلى أن أول جمعية نسائية كانت العام ١٩٠٤ حين تأسست جمعية النساء الارثوذكسيات، وفي العام ١٩٠٦ أقيم فرع آخر لها في القدس (ابو العسل، ٢٠٠٦). ومع نهاية عشرينيات القرن العشرين كانت المدن الفلسطينية جميعها والعديد من القرى قد أنشئت فيها الجمعيات أو فروع لها (نويهض- الحوت، ٢٠٠١).

كانت سياسة بريطانيا المشجعة لتوطين اليهود في فلسطين هي التي أشعلت شرارة الحركة الوطنية والتي من رحمها ولدت الحركة النسائية في فلسطين، فارتبط العمل النسائي الفلسطيني منذ بدايته، أيضا بالعمل السياسي والقضية القومية/ الوطنية (جاد، ١٩٩٥). وفي العام ١٩١٩ تأسس «اتحاد السيدات العربيات في فلسطين» الاتحاد العربي في حيفا، ومن ثم في يافا ونابلس، وجمعية السيدات العربيات التي تأسست في القدس العام ١٩٢٨. وفي العام ١٩٢٩ عقدت الحركة النسائية الفلسطينية مؤتمرها الأول واقامت «اللجنة التنفيذية للسيدات العربيات» وقد بادرت هذه اللجنة، إلى مقابلة المندوب السامي. شكّل هذا المؤتمر «أول إطار سياسي نقابي جامع للحركة النسائية الفلسطينية»، وحمل جزءا من قرارات المؤتمر قرارا بخصوص مقاطعة المتاجر اليهودية مقاطعة تامة، وقرارات بشأن تشكيل جمعيات في كل من عكا الناصرة وحيفا ورام الله وطولكرم وصفد، وكانت هذه التنظيمات

كانت النكبة وقيام دولة إسرائيل بجميع تبعاتها السياق الذي نشأت وعملت فيه المؤسسات النسائية، ولاحقا النسوية، في فلسطين؛ تماما كباقي المؤسسات الأهلية للمجتمع عموما. فتشهد الأدبيات، التي تعقبّت تنظيمات النساء الفلسطينيات بعد النكبة، على أنه منذ قيام دولة إسرائيل وحتى انتهاء فترة الحكم العسكري في كانون الأول ١٩٦٦ تأسست جمعية نسائية واحدة فقط؛ جمعية النهضة النسائية - حركة النساء الديمقراطيات.

هي من الأوائل التي حملت أجندات ونشاطات سياسية مباشرة (عبده، ٢٠٠٨).

تميّز عمل الجمعيات في تلك الفترة في التركيز على العمل الوطني/ قومي، وبعمل خيري يعود إلى أن جميع عضواتها انتمين إلى الطبقات العليا الحضرية، ما أثر على طبيعة عملها وأنشطتها التي تميزّت بكونها في معظمها خيرية (جاد، ١٩٩٥).

الجمعيات النسائية في فلسطين مباشرة بعد النكبة

كانت النكبة وقيام دولة إسرائيل بجميع تبعاتها السياق الذي نشأت وعملت فيه المؤسسات النسائية، ولاحقا النسوية، في فلسطين؛ تماما كباقي المؤسسات الأهلية للمجتمع عموما. فتشهد الأدبيات، التي تعقبّت تنظيمات النساء الفلسطينيات بعد النكبة، على أنه منذ قيام دولة إسرائيل وحتى انتهاء فترة الحكم العسكري في كانون الأول ١٩٦٦ تأسست جمعية نسائية واحدة فقط؛ جمعية النهضة النسائية – حركة النساء الديمقراطيات.

ويعود هذا بالأساس بسبب الحكم العسكري الذي فرض على الفلسطينيين في إسرائيل مباشرة بعد النكبة في ١٩/٥/ ١٩٤٨. وكان الحكم العسكري الإطار الإداري لإدارة شؤون الفلسطينيين بعد قيام دولة إسرائيل، واستعملت خلاله أنظمة الطوارئ. وبواسطة أنظمة الحكم العسكري الادارية، منع الفلسطينيون والفلسطينيات من أبسط الحقوق المدنية كالحق في التنقل والتنظيم السياسي أو الجماهيري وقُيدّت حرية التعبير عن الرأي، وكانت هذه التقييدات سببا مركزيا في عدم تنظم الفلسطينيين/ات في تنظيمات سياسية واجتماعيّة.

أقيم تنظيم النهضة النسائية في الناصرة العام ١٩٤٨، وكما كان قبل النكبة، انعكست الأوضاع السياسية والاجتماعيّة على أهداف هذا التنظيم وبرنامجه، فحمل على عاتقه الهم الوطني العام وخرجت النساء للتظاهر تحت شعار «خبز وعمل» و «إطلاق سراح المعتقلين والسجناء» ومن أجل «إعادة اللاجئين ولم الشمل» وفي الوقت ذاته، نظم دورات للتعليم ومحو الأميّة ومساعدة النساء لتوفير أماكن عمل (عبده، ٢٠٠٨). وبقي التنظيم عربيا إلى حين اتحد العام ١٩٥١ مع «منظمة النساء التقدميات» التابعة للحزب الشيوعي،٢ وكانت تضم في عضويتها نساء يهوديات، وشكل الاندماج تنظيما باسم «حركة النساء الديمقراطيات» (أبو العسل، ٢٠٠٦).

لم يتوقف عمل جمعيّة النساء الديمقراطيات منذ ذلك الحين، وتوسعت مع الوقت وأصبح لها ما يقارب ٦٣ فرعا وتحمل في أهدافها تجنيد النساء من أجل الحقوق العادلة للشعب العربي الفلسطيني وتحقيق السلام العادل وإقامة الدولة الفلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، والعمل المشترك مع حركات السلام المختلفة، هذا إضافة إلى عملها من أجل مساواة المرأة في فرص العمل والأجور والعمل لمناهضة العنف ضد النساء، كما تقوم بدورات مكثفة من أجل تأهيل النساء وتوعيتهن.

الشعار: نناضل من أجل المستقبل.

الجمعيات النسائية في ستينيات وسبعينيات القرن المنصرم - معيقات سياسية وتغييب اجتماعي

كانت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية عاملا حاسما في عدم تطور المنظمات النسائية، هذا بالإضافة إلى أن عمليّة البحث عن تطور المنظمات النسائية يصطدم مع حقيقة تغييب النساء عموما من تدوين التاريخ الفلسطيني، وعليه يصعب على الباحثين والباحثات تعقّب تطورات وسيرورات لم تدخل التاريخ الرسمي المكتوب. فقد ساهم انشغال معظم المؤرخين الفلسطينيين بعد النكبة، وعلى مدار عشرات السنين وحتى بداية التسعينيات، بالتركيز على القضية السياسيّة وتاريخ النخب السياسية، ساهم في تغييب التاريخ الاجتماعي والثقافي للانسان الفلسطيني العادي والعائلة الفلسطينية، وأهملت بذلك الذاكرة الشعبية الفلسطينية عموما وذاكرة النساء وتاريخهن على وجه الخصوص (زعبي، ٢٠١٤).

فعلى سبيل المثال، شهدت سنوات الستينيات حتى أواخر السبعينيات، تغيرات سياسية مثل انتهاء الحكم العسكري رسميا في ١٩٦٦/١٢/١ والسماح للفلسطينيين بحرية الحركة بدون تصاريح، واحتلال الضفة وقطاع غزة العام ١٩٦٧، وتبعاته على تسهيل التواصل بين الفلسطينيين من شقي الخط الأخضر، الأمر الذي ساهم في تغيير مكانة المجتمع الفلسطيني عموما والمرأة على وجه الخصوص، وكان لهذا التغيير انعكاس على أشكال الحراك والتنظيم المجتمعي. فشهدت تلك الفترة زيادة ما في نسبة النساء العاملات، وفي عددهن كطالبات في الجامعات وانخرطت بعضهن في نشاط لجنة الطلاب العرب. مع كل هذا، قليلة هي الأدبيات التي دونّت مساهمة النساء في هذا النشاطات والتنظيمات. فعلى سبيل المثال تدل مراجعة أدبيات «يوم الأرض» ١٩٧٦ إلى أن النساء أخذن دورا فعالا في الاحتجاجات على مصادرة الأراضي، وسقط منهن شهيدة؛ خديجة شواهنة، مع هذا لم تدوّن هذه المشاركة ولم يتم إبرازها في صفحات تاريخ الشعب الفلسطيني. تماما كما غابت إضرابات عاملات المصانع في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات عن الدراسة والتدوين، وهي تجربة تم التطرق لها، بشكل شبه حصري، في أدبيات قيادات الحزب الشيوعي (إميل توما، مذكور لدى عبده، ٢٠٠٨).

وهكذا وفي حين لم تتمأسس النساء في تنظيمات حتى نهاية السبعينيات، ولم يحظين بتدوين رسمي لحراكهن ونشاطهن الفردي والجماعيّ جاءت بدايات المنظمات المسجّلة في نهاية تلك الفترة، حاملة طابعا نسائيا خدماتيا. فكانت جمعية النساء العكيّات والتي سُجلت العام ١٩٧٦ وتبنت قضايا وآليات عمل مشابهة لتلك التى عملت فيها حركة النساء الديمقراطيات، إذ تمحورت حول قضايا النساء والطفولة.

الجمعيات النسائية في الثمانينيات - ازدياد ملحوظ في عدد الجمعيات النسائية، تركيز على خدمات لضحايا العنف وتطور خطوط الطوارئ العربية في الجمعيات النسوية الإسرائيلية

حفزت التغييرات السياسية المذكورة أعلاه، وتبعاتها الاجتماعية والاقتصادية، في تغيير نشاط وتنظيم النساء الفلسطينيات، وكان لارتفاع نسبة تعليم النساء واندماجهن، أكثر وأكثر في سنوات الثمانينيات، في التعليم العالي، كما انخراطهن في الحراك السياسي ضد الاحتلال ومشاركتهن في نشاطات ولقاءات جمعتهن مع فلسطينيات من المناطق المحتلة العام ١٩٧٦، من جهة، ونساء إسرائيليات من مجموعات سلام، وخاصة بعد اندلاع الانتفاضة الثانية (Espanioly, 1994)، من جهة أخرى، أدوارا مهمة في هذا التغيير.

أثّرت هذه التغييرات في وعي النساء وانعكس هذا الوعي على مكانتهن من ناحية، وأشكال تنظمهن من ناحية أخرى. وشهدت بداية الثمانينيات ازديادا في أعداد الجمعيات النسائية. وهي ذات الفترة التي شهدت تغيرا مشابها في العمل الأهلي لدى المجتمع الفلسطيني بشكل عام، والتي يعتبرها الباحثان زيدان وغانم ما بعد مرحلة «النهوض»، والتي برزت فيها اليقظة وازدياد الوعي بإقامة مؤسسات أهلية في المجتمع العربي، وبداية فترة البلورة الحديثة لمؤسسات المجتمع المدني، والتنامي المتزايد في إنشاء الجمعيات (زيدان وغانم، ٢٠٠٠). إذ تم، ما بين العامين ١٩٨٠ و١٩٩٨، تسجيل قرابة الـ ٦٥٪ من بين ١٠٠٩ مؤسسات رسمية، كانت مسجلة لدى مسجل الجمعيات في العام ١٩٩٨، نصفها تم تسجيله بعد العام ١٩٩٣ (شحادة، ٢٠١٤).

إضافة إلى التغييرات المحليّة تأثرت النساء الفلسطينيات أيضا بالتغيير الحاصل على الصعيد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، حيث شهدت تلك الفترة نهضة في مجال التنظيمات النسائية غير الحكومية وبتشجيع من العقد الدولي الذي خصصته الأمم المتحدة

بموازاة التغييرات التي حصلت في المجتمع الفلسطيني وتأثرت بها النساء الفلسطينيات كجزء من ذات المجتمع، تأثرت التنظيمات النسائية والناشطات الفلسطينيات، بتغييرات حصلت في المجتمع الإسرائيلي عموما، وتلك التي حدثت في المشهد النسوي الإسرائيلي على وجه الخصوص. فمنذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات تطورت، وكجزء من امتعاض النسويات الإسرائيليات على مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة للنساء، مراكز مساعدة ضحايا العنف على أشكاله؛ الجسدي والجنسي، وأقيمت مراكز مساعدة ضحايا العنف وملاجئ لحماية النساء المعنفات

للمرأة. أما على الصعيد الدولي فلعب توجه المؤسسات الكنسية في أوروبا الغربية، والتي أبدت اهتماما وانفتاحا لدعم الفلسطينيين في إسرائيل (عبده، ٢٠٠٨) دورا كبيرا في نهضة المؤسسات النسائية الفلسطينية في تلك السنوات.

تأثرت النساء الفلسطينيات بهذه التطورات، وشهدت هذه السنوات تركيزا وزيادة في العمل النسائي المنظّم ومهنته. فاقيمت جمعيات مهنية تعنى بمجال الطفولة والنساء؛ مؤسسة حضانات الناصرة (١٩٨٤)، جمعية السنديانة في عكا (١٩٨٨) والتي بادرت إليها النساء الديمقراطيات، وقامت بفتح حضانات للاطفال لمساعدة الأمهات العاملات والعائلات الفقيرة. وجمعية الوفاء والأمل في باقة الغربية، وتأسست العام ١٩٨٣ ولها توجه خيري وهدفها رفع مكانة المرأة اجتماعيا ثقافيا وصحيا من خلال الإرشاد والتوجيه والتدعيم (عبده، ٢٠٠٨: ١٢١).

بموازاة التغييرات التي حصلت في المجتمع الفلسطيني وتأثرت بها النساء الفلسطينيات كجزء من ذات المجتمع، تأثرت التنظيمات النسائية والناشطات الفلسطينيات، بتغييرات حصلت في المجتمع الإسرائيلي عموما، وتلك التي حدثت في المشهد النسوي الإسرائيلي على وجه الخصوص. فمنذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات تطورت، وكجزء من امتعاض النسويات الإسرائيليات على مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة للنساء، مراكز مساعدة ضحايا العنف على أشكاله؛ الجسدي والجنسي، وأُقيمت مراكز مساعدة ضحايا العنف وملاجئ لحماية النساء المعنفات (أبرموفيتش، ٢٠٠٨).

شكلّت هذه المراكز التي تبنت فكرة «الأخوة النسويّة» دفيئة مهنيّة لأكاديميات فلسطينيات، معظمهن ناشطات في الحركات الطلابية في الجامعات، اللاتي بدورهن انضممن إلى هذه المراكز والجمعيات. قامت مجموعة النساء العربيات من خلال هذه المراكز بإقامة مراكز دعم وفتح خطوط طوارئ لمساعدة ضحايا العنف الجنسي والجسدي للفتيات والنساء العربيات واكتسبت من خلالها الخبرة والقدرة التنظيمية. فاقيمت في تلك الفترة كل من المراكز التالية: الخط العربي في مركز ضحايا الاعتداءات الجنسية في القدس (١٩٨٧–١٩٨٨)، الخط العربي في مركز مركز ضحايا الاعتداءات الجنسية في حيفا (١٩٨٨)، خط الطوارئ لمساعدة النساء المعنفّات في حيفا (١٩٩٠) كجزء من خط الطوارئ القطري لمساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسيّة. لم تكتف هذه المراكز بإعطاء الخدمات فقط ولكنها شرعت في إقامة أطر لنشر الوعي المجتمعي، وبادرت إلى إقامة دورات تأهيل لمتطوعات ومرافقتهن المهنيّة وأقيمت ندوات جماهيرية وأخرى للمهنيين، كما عملت النساء على كتابة مقالات في الصحف والرد على كتابات تمس بالنساء ومكانتهن، ونشر مساهمات في رفع الوعي بقضايا النساء الفلسطينيات ومحاولات التغيير من مكانتهن المتدنيّة.

التسعينيات: بدايات التحول من العمل النسائي إلى العمل النسوي، والانفصال عن النسويات الإسرائيليات

مع بداية تسعينيات القرن المنصرم، زاد بشكل كبير عدد الجمعيات النسائية ولاحقا النسوية في المجتمع الفلسطيني، وتشكّل هذه الزيادة جزءا من ازدياد عدد الجمعيات العربية في الداخل الفلسطيني بشكل عام. وتعود أبرز الأسباب –وفقاً لزيدان وغانم– لهذه الزيادة لاستمرار سياسات التمييز والإقصاء التي تتبعها دولة إسرائيل ومؤسساتها تجاههم؛ اتساع شريحة الشبان والأكاديميين الذين يتميزون بالوعي السياسي الاجتماعي. كما تأثر المجتمع الفلسطيني بنشوء الجمعيات الأهلية كظاهرة عالمية ووجود صناديق مختلفة تدعم الجمعيات ماديا (زيدان وغانم، ٢٠٠٠).

وكان من أكثر ما ميّز سنوات التسعينيات، انفصال الناشطات

مع بداية تسعينيات القرن المنصرم، زاد بشكل كبير عدد الجمعيات النسائية ولاحقا النسوية في المجتمع الفلسطيني، وتشكّل هذه الزيادة جزءا من ازدياد عدد الجمعيات العربية في الداخل الفلسطيني بشكل عام. وتعود أبرز الأسباب -وفقاً لزيدان وغانم- لهذه الزيادة لاستمرار سياسات التمييز والإقصاء التي تتبعها دولة إسرائيل ومؤسساتها تجاههم؛ اتساع شريحة الشبان والأكاديميين الذين يتميزون بالوعي السياسي الاجتماعي. كما تأثر المجتمع الفلسطيني بنشوء الجمعيات الأهلية كظاهرة عالمية

الفلسطينيات عن المؤسسات الأم اليهودية، وتعود بعض أسباب هذا الانفصال للتغييرات السياسية الحاصلة في القضية الفلسطينية، ومنها توقيع معاهدة أوسلو التي تجاوزت الفلسطينيين في الداخل، وأوصلت القيادتين السياسية والاجتماعية إلى قناعة بضرورة المبلاَشرة في صياغة مشروعهم الوطني بأنفسهم. وتزامنت في الفترة ذاتها مع تنامي الخطاب القومي ونشوء التجمع الوطني الديمقراطي الذي دعا إلى تنظيم المجتمع الفلسطيني على أساس قومي، وشجّع في طرحه الاستقلالية الثقافية وبناء المؤسسات الأهلية المستقلة.

هذا إضافة إلى العوامل الخارجية العالمية وتأثر المجتمع الأهلي الفلسطيني بخطاب حقوق الإنسان العالمي، وتطور نظريات الأقليات والشعوب الأصلانية؛ وتنامي أهمية المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في أماكن عديدة من العالم؛ وازدياد إمكانيات التمويل الخارجي (جمّال، ٢٠٠٨).

لا تعود أسباب الانفصال إلى قضايا تتعلق فقط بالتغييرات السياسية، إنما – باعتقادي– للديناميكيات في المشهد النسوي الإسرائيلي العام، وللتغير في المفاهيم النسويّة في تلك الفترة، تأثير على قرار الانفصال. ففي تلك الفترة، شهدت الحركة النسوية الإسرائيلية نقاشات حادة تتعلق بامتيازات النساء الإشكنازيات، وقادت «النسويّة الشرقية»، التي بدأت تتطور في نهاية التسعينيات، تحولا في الفكر النسوي من «الأخوة النسوية» التي تحارب تهميش الدولة والمؤسسة الحاكمة للنساء إلى محاربة التراتبية والهيمنة داخل الحركة النسوية نفسها. وتعالت التيارات التي تطالب بأسماع أصوات النساء المهمشات من المجموعات المقموعة من النساء، والتي تتحدى الهيمنة الأوروبية الصهيونية البيضاء التي كانت قد فرضت أجندتها على الخطاب النسوي الإسرائيلي على مدار عقود.

على الرغم من عدم وجود توثيق لدور النساء الفلسطينيات في النقاشات التي دارت في الحركة النسوية الإسرائيلية، إلا أن حضور بعضهن في الحركة النسوية الإسرائيلية، وفي الجمعيات النسويّة، والتغيير الذي ترافق مع عملهن في تلك الفترة، كما سأشير لاحقا، يشير إلى أنهن أثرن وتأثرن بهذه التغيرات الفكرية التي انعكست أيضا على أشكال تنظيمهن، وتجلت في انفصالهن ومبادرتهن لجمعيات أحادية القومية.

رافقت هذه التغييرات الفكرية والتنظيمية تغييرات أيضا في العمل والمواضيع التي اختارت الناشطات الفلسطينيات معالجتها، ففي حين تركّز العمل منذ نشأة هذه التنظيمات، على قضايا نسائية خدماتيّة، شهدت تسعينيات القرن المنصرم تحولا من العمل النسائي إلى العمل النسوي؛ الذي يرى بالنسوية فكرا سياسيا تحرريا يناضل مع يحمله من أجل إنهاء القمع الحاصل على النساء على جميع المستويات؛ الفردية، الاجتماعية والسياسية. وهكذا ازدادت في هذه الفترة الجمعيات الفلسطينية التي عملت على الربط بين الهم النسوي، وقضايا التمييز ضد النساء في جميع مجالات الحياة ومن ضمنها العنف الممارس ضدهن، إضافة إلى تركيزهن على ضرورة مواجهة القمع القومي وسياسات التمييز ضد الفلسطينيين في إسرائيل، والتي تساهم هي أيضا في استمرار تدني مكانة المرأة العربية.

وهكذا أقيمت كل من جمعية السوار (١٩٩٧) وكيان (١٩٩٨)، وهما تنظيمان عربيان انفصلت مؤسِساته عن جمعيات نسوية إسرائيلية، وتنظيم الفنار (١٩٩١) ومجموعة جفرا (١٩٩٠) ونساء ضد العنف (١٩٩٢). إضافة، ومع تنامي قوة خطاب هذه الجمعيات وعملها، زادت شرعيّة طرح قضايا النساء في الحيز العام ووضعه على الأجندة الاجتماعية، وهذا جعل بعض جمعيات المجتمع الأهلي العامة تشرع في المبادرة لمشاريع نسوية من ضمن مشاريعها، وهكذا أقيم مشروع «حقوق المرأة» في المؤسسة العربية لحقوق الانسان (١٩٧٩)، ومشروع «النساء والقانون» في مركز عدالة (١٩٩٩) (عبده، ٢٠٠٨).

على الرغم من عدم وجود توثيق لدور النساء الفلسطينيات في النقاشات التي دارت في الحركة النسوية الإسرائيلية، إلا أن حضور بعضهن في الحركة النسوية الإسرائيلية، وفي الجمعيات النسويّة، والتغيير الذي ترافق مع عملهن في تلك الفترة، كما سأشير لاحقا، يشير إلى أنهن أثرن وتأثرن بهذه التغيرات الفكرية التي انعكست أيضا على أشكال تنظيمهن، وتجلت في انفصالهن ومبادرتهن لجمعيات أحادية القومية.

ساهم موضوع انتشار مؤسسات المجتمع المدني، وبشكل خاص منالية التمويل الاوروبي والاميركي، كما الوعي المتزايد حول أهمية معالجة قضايا النساء والتمييز ضدهن مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع الظروف التي تعيشها النساء بحسب المناطق الجغرافية، إلى اتساع رقعة انتشار الجمعيات النسائية والنسوية، فاقيمت جمعيات في الجليل والمركز والمثلث والنقب، تعمل غالبيتها على رفع مكانة النساء محليا وقطريا، وتطوّر آليات عمل تتناسب مع جمهور هدفها، فأقيمت جميعة الزهراء في سخنين (١٩٩٧) وسدرة في النقب (١٩٩٨) الثريا – نادي نساء نحف (١٩٩٩).

بداية الألفية الثالثة: تجذّر الفكر النسوي، زيادة في التحدي وتنوع في آليات العمل والشراكات

لم تؤد زيادة عدد الجمعيات الفلسطينية النسائية والنسوية وانتشارهن في القرى والمدن وإقامة جمعيات فلسطينية أحادية القومية بالضرورة إلى قطيعة بين المجموعة الإسرائيلية والمجموعة الفلسطينية (جهشان، ٢٠٠٥)، لكنه أفرز نوعا آخر من التعاون على قضايا النساء. فشهدت أواخر تسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة تطورا لائتلافات وشبكات، اجتمعت من خلالها مجموعة من الجمعيات حول قضيّة اجتماعيّة مغيبّة أو حارقة تهُمها وتصب في أجندة عمل كل منها.

بعض هذه الائتلافات كان عربيا؛ ائتلاف البديل لمحاربة جريمة «شرف العائلة» (١٩٩٤)، وبعضه جمع بداخله جمعيات إسرائيلية؛ لجنة العمل للمساواة في قضايا الأحوال الشخصية (١٩٩٥)، بعضها جمع جمعيات حقوقية ونشطاء مثل لجنة العمل على مكانة المرأة العربية في إسرائيل (١٩٩٧) وكذلك البديل شمل مؤسسات حقوقيّة.

تتمثل إحدى القضايا التي جمعت أول ائتلاف بين الجمعيات النسويّة وبين نشطاء ونشيطات حقوقيات بقضية «قتل النساء» – كانت في حينه، وما زالت، تسمى ظاهرة القتل على خلفية ما يسمى «شرف العائلة». وشهدت هذه القضية تكاثفا كبيرا من قبل الجمعيات ونشطاء ونشيطات، واعتبر ائتلاف البديل في حينه (١٩٩٤) صرخة احتجاج متحديّة وقوية في وجه أحد المواضيع المخرسة في المجتمع الفلسطيني. وقد شمل الائتلاف عددا كبيرا من الجمعيات النسوية وجمعيات حقوقية ونشطاء.[٣]

كان ائتلاف لجنة العمل للمساواة في قضايا الأحوال الشخصية، أحد التحديات التي خاضتها النسويات أمام المجتمع ومؤسساته. قامت اللجنة كرد فعل على تعديل القانون الذي أقره الكنيست (١٩٩٤) والذي ركزت بموجبه صلاحيات الحكم في قضايا العائلة في محكمة مدنية واحدة، وهي محكمة القضايا العائلة، مستثنية بذلك المواطنين العرب نساء ورجالا من إمكانية التوجه لهذه المحكمة في معظم القضايا العائلية وابقاء الخيار الوحيد لهم في التوجه للمحاكم الدينية (أبو العسل، ٢٠٠٦). وقد لاقت اللجنة معارضة شديدة من جمعيات نسائية ومن رجال دين وقيادة سياسية بادعاء أن هذا القانون يضر في النهاية بالمحاكم الشرعية ويقلّص من صلاحياتها، وبهذا يضرب القانون استقلالية المؤسسات العربية ويغذي توجه السياسة الحكومي التي تحاول ضرب مؤسسات المجتمع الفلسطيني وإضعافها (عبده، ٢٠٠٨). وعلى الرغم من المعارضة استطاعت اللجنة نتيجة لعملها أن تحدث تعديلا في القانون الذي تم إقراره العام ٢٠٠١ والذي يتيح المجال أمام النساء التوجه، في قضايا الأحوال الشخصية، عدا عن الزواج والطلاق، أيضا للمحاكم المدنية.

لم تكن هذه اللجنة هي الإشارة الوحيدة إلى التغيير والتطور في الفكر النسوي لدى الفلسطينيات في إسرائيل، بل يمكن

لم تؤد زيادة عدد الجمعيات الفلسطينية النسائية والنسوية وانتشارهن في القرى والمدن وإقامة جمعيات فلسطينية أحادية القومية بالضرورة إلى قطيعة بين المجموعة الإسرائيلية والمجموعة الفلسطينية (جهشان، ٢٠٠٥)، لكنه أفرز نوعا آخر من التعاون على قضايا النساء. فشهدت أواخر تسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة تطورا لائتلافات وشبكات، اجتمعت من خلالها مجموعة من الجمعيات حول قضيّة اجتماعيّة مغيبّة أو حارقة تهُمها وتصب في أجندة عمل كل منها.

الاستدلال أن الفكر الذي حملته الناشطات النسويات واللاتي وضعن نصب أعينهن خصوصية المجتمع الفلسطيني إلى جانب ضرورة تحدي وتفكيك البنية الذكورية الأبوية للمجتمع، في الوقت ذاته، ساهم في إقامة جمعيات تتناول مواضيع كانت تعتبر «طابو» أو «محرمّة» في المجتمع.

شهدت سنوات الألفين نشوء جمعيات تضع على سلم أولوياتها الحقوق الجنسية والجسدية؛ منتدى العربي لجنسانية الفرد والأسرة (٢٠٠٦) وكذلك جميعات تعنى بالمثليات والمتحولات جنسيا؛ أصوات، وقد أنشئت العام ٢٠٠٢ كمشروع مستقل داخل كيان وانضمت كجمعية مستقلة، إلى تحالف الجمعيات النسوية في حيفا إلى جانب «كيان» و «امرأة لامرأة» ومركز الدعم، العام ٢٠٠٨.

وفي العام ٢٠٠٧/٨ استقلت مجموعة القوس عن البيت المفتوح، وسُجلّت كجمعية تعرف نفسها بأنها «مجموعة من الناشطات والناشطين من المِثْليّات، والمِثْليّين، وثنائيّي الميول الجنسيّة، ومتحوّلي النوع الاجتماعيّ، والمتسائلين وأشخاص يعيشون توجّهات جنسيّة وجندريّة مختلفة، وأصدقائهم». يعتبر القوس نفسه حيّزا مفتوحا وذا قاعدة شعبيّة واسعة يستوعب ويتلقّى ويحتوي ويتفاعل ويُشْرِك في الجهود والطاقات التي تهدف إلى خلخلة أنظمة القمع الجنسيّ والجندريّ، وأدوات السيطرة على الجسد والجنسانيّة، من النظام الأبويّ والرأسماليّ إلى الاستعماريّ، وإعادة تشكيل علاقات القوّة الناتجة عنها للمساهمة في خلق مجتمع يحوي توجُّهات جنسيّة وجندريّة متنوّعة (موقع القوس).[٤]

لم يقتصر التحدي على هذه المواضيع إنما أيضا في تحدي الفكر الديني المهيمن، فأقيمت العام ٢٠٠٢ جمعية «نساء وآفاق» وهدفت إلى طرح فكر نسوي ديني مغاير، وتسعى الجمعية إلى تغيير وضعية المرأة العربية في البلاد من خلال السياق الثقافي والاجتماعي الذي يلعب به الدين دورا مهما. وبهذا شكلت تطورّت الجمعيات النسوية وحملت تعددية فكرية، وكانت «نساء وآفاق» تحدياً ليس فقط للمرجعية الدينية التقليدية، بل أيضا للتيار النسوي العلماني الذي يعمل خارج الدين، بل يحاربه في عديد من الحالات.

واستمر في سنوات الألفين اتساع رقعة انتشار الجمعيات النسوية والنسائية، وكثرت الائتلافات والشبكات ولم تقتصر على المدن في الشمال، فقام في النقب «معا – اتحاد الجمعيات النسائية العربية في النقب» (٢٠٠٠) و جمعية «الجنى، مركز الثقافة والتنمية الاجتماعية (٢٠٠١) في قرية نحف. و «تالا– نساء في الطليعة» (٢٠٠٦) وأقيمت بمبادرة نسائية لتدعيم وتمكين المرأة العربية عموما والطيباوية خصوصا، و «البير» (٢٠٠٦) في وادي عارة، وفي مدن المركز تأسست جمعية «نعم – نساء عربيات في المركز» لتطوير والعمل على رفع مكانة المرأة العربية في مدن المركز. وفي العام ٢٠١٢ أُعلن عن انطلاق المنتدى النسوي الفلسطيني والذي بدأ كمشروع داخل «شتيل»، وقرر الانفصال ليشكل مجموعة نسويّة فلسطينية «تحمل رؤية نسويّة شاملة ترفض القمع بكلّ أشكاله وصوره، وتعمل على مناهضته.. ويجتهد المنتدى لإعادة بناء النّظم المجتمعيّة والسّياسيّة، بما فيها المنظومة الأبويّة الّتي تحكم علاقات النّوع الاجتماعيّ، وتفرض أدوارًا اجتماعيّة تكرّس فوقيّة رجوليّة ودونيّة للمرأة والآخر المختلف. وكذلك يؤكّد على احترام التّنوّع وحرّيّة المعتقد الدّينيّ والسّياسيّ، إلى جانب النّضال لتحقيق الثّوابت الوطنيّة الفلسطينيّ»، كما جاء في بيانه الافتتاحي.

تحديّات العمل النسوي - التوتر بسبب مصادر التمويل وبسبب الانتماءات الحزبية

حصد نشاط الجمعيات النسويّة والناشطات النسويّات، وإن كان هناك اختلاف حول قدرته على تشكيل حركة نسويّة فلسطينية، الكثير من الإنجازات. ساهمت هذه الجمعيات في فرض أجندة

لم يقتصر تمثيل النساء في الحيز العام، وبشكل خاص مشاركتهن السياسية، فقط على ناشطات نسويّات سياسيات ومحاولة تأثيرهن داخل الأحزاب، بل كان على أجندة الجمعيات النسوية. هكذا مثلا بادرت جمعية نساء ضد العنف إلى تقديم عريضة للجنة المتابعة العليا للجماهير العربية حملت عنوان «لا لتغييب النساء»، وقد وقعت على العريضة مجموعة من الجمعيات، منها نسوية عربية وأخرى عربية يهودية (وهي أقلية) وبمشاركة جمعيات حقوقية، وبادرن إلى نص «عهد المساواة» وائتلاف من أجل تمثيل النساء وقضاياهن في لجنة المتابعة (٢٠٠٥)

نسوية في الحيز العام، فلم يعد بإمكان حزب سياسي أو مؤسسة رسميّة أن تتجاهل قضايا النساء، ولو شكليا. ويعود هذا، إلى جانب حضور العمل النسوي في الحيّز العام على مدار سنوات، أيضا، إلى انخراط جزء من الناشطات النسويّات في الأحزاب السياسية وعملهن المتواصل لرفع مكانة المرأة في المجتمع عموما وفي أحزابهن السياسية على وجه الخصوص. فعلى سبيل المثال اقام التجمع الوطني الديمقراطي العام ٢٠٠٤ «اتحاد المرأة التقدمي» الذي هدف إلى العمل بأجندة سياسية واضحة، وعمل على أن يتحول إلى إطار جماهيري واسع.

لم يقتصر تمثيل النساء في الحيز العام، وبشكل خاص مشاركتهن السياسية، فقط على ناشطات نسويّات سياسيات ومحاولة تأثيرهن داخل الأحزاب، بل كان على أجندة الجمعيات النسوية. هكذا مثلا بادرت جمعية نساء ضد العنف إلى تقديم عريضة للجنة المتابعة العليا للجماهير العربية حملت عنوان «لا لتغييب النساء»، وقد وقعت على العريضة مجموعة من الجمعيات، منها نسوية عربية وأخرى عربية يهودية (وهي أقلية) وبمشاركة جمعيات حقوقية، وبادرن إلى نص «عهد المساواة» وائتلاف من أجل تمثيل النساء وقضاياهن في لجنة المتابعة (٢٠٠٥)، وتعمل الجمعية من خلال أحد مشاريعها، على متابعة عمل الأحزاب والحركات السياسيّة ومدى التزامها في «عهد المساواة».

لقد احتل موضوع تمثيل النساء في مواقع اتخاذ القرار حيزا كبيرا في عمل الجمعيات النسوية في السنوات الماضية، ويعود هذا، بالاضافة لأهميته الاجتماعية والمردود الايجابي على مكانة النساء العربيات، يعود أيضا إلى اهتمام الصناديق المانحة، وتمويل مشاريع ذات صلة بالموضوع، تماما كما ساهم اهتمام المولين بتسليط الضوء في السنوات الماضية على موضوع النساء والعمل. ويلعب التمويل والصناديق المانحة، على الرغم من أهميته، دورا سلبيا في الجمعيات النسوية/ نسائية، تماما كما يؤثر سلبيا على قطاع العمل الأهلي. فنجد في كثير من الحالات أن أجندات المولين والمواضيع «القابلة» للتمويل، تجبر الجمعيات النسوية على التأقلم مع بنود ومتطلبات المانحين الأمر الذي يدفعها في العديد من الحالات للانخراط في مشاريع كانت بعيدة عن اهتماماتها منذ البداية.

كما تساهم قضية التمويل في «مهننة» العمل النسوي وتُحول الناشطات في هذا الحقل من ناشطات ذوات أجندة سياسية اجتماعية واضحة إلى «موظفات» في مؤسسات تنشغل في كتابة التقارير وتنفيذ بنود التمويل فضلا عن الانخراط في عمل ميداني يحمل فكرا تحرريا متحديا. إضافة لذلك –وبحسب معرفتي بهذا القطاع لعملي وتطوعي به كناشطة نسوية منذ اكثر من ١٥ عاما– يساهم موضوع التمويل والصناديق المانحة في تطوير تنافس «غير صحي» بين الجمعيات النسويّة، وخاصة في السنوات الأخيرة، حيث شحّت مصادر التمويل بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، والتغييرات في الأجندات السياسية في العالم.

لا تقتصر الحساسيات والمنافسة بين الجمعيّات النسوية والنسائية حول التمويل فقط، بل تطال أيضا موضوع الانقسامات والانتماءات الحزبية. ففي العديد من الحالات، تفشل الناشطات والجمعيات في العمل سوية حول قضايا تخص النساء، بسبب اختلافات فكرية/ سياسية لدى الناشطات، والتي تعود خلفيتها إلى الاختلافات بين التيارات السياسية الفاعلة في الساحة الفلسطينية في الداخل، وخاصة أن الناشطات المركزّيات في المشهد النسوي هن أيضا فاعلات وناشطات سياسيات ويندمجن في الأحزاب.

من الصعب الإشارة بأمثلة وبينّات حول المنافسة بين الجمعيات والناشطات النسويات، على خلفيّة الانتماءات الحزبية، مع هذا فإن مراجعة لعمل بعض الجمعيات والناشطات فيما يتعلق بانتخابات السلطات المحلية الأخيرة والتي جرّت نهاية العام المنصرم، وأيضا

تشير مراجعة تطور الجمعيات والتنظيمات النسائية- ولاحقا النسوية الفلسطينية- إلى أن تطور هذا القطاع يتوازى في معظم مراحله مع تطور جمعيات المجتمع الأهلي الفلسطيني عموما، ويتأثر بنفس العوامل السياسية والاقتصادية المحلية الإقليمية والعالمية. إضافة يُلاحظ أيضا أنه يتشابك مع التطورات الفكرية النسوية في العالم ومع التغييرات والتطورات الفكرية للحركة النسويّة الإسرائيلية. وبالتالي تعكس التغييرات التي حصلت على التنظيمات النسائية والنسوية الفلسطينية في مراحل تطورها المختلفة تشابكها مع البعد الفلسطيني العام (القضية الفلسطينية) والخاص (خصوصية الفلسطينيين في إسرائيل)

لاحقا لتمرير قانون «تمثيل لائق للنساء في السلطات المحليّة» قد يكون مؤشرا على بعض هذه التوترات.

فقد شهدت آخر انتخابات للسلطات المحليّة، نهاية العام المنصرم، عملا مكثفا من قبل ناشطات وتنظيمات نسوية لرفع نسبة تمثيل النساء في هذه الانتخابات، وقد شملت حملات في الإعلام المحلي وندوات ومطالبة مباشرة للمرشحين بدمج نساء في أماكن متقدمة في القوائم الانتخابية. وقد برز أن الناشطات النسويات المنتميات لأحزاب منافِسة في الانتخابات لم يتعاونّ فيما بينهن في هذه القضية، المشتركة والمهمة، بل عملت كل منهن في الحملات الإعلامية الأقرب لحزبها.

وفي مثال آخر، أثار موضوع طرح قانون تمثيل لائق للنساء في السلطات المحلية، وقد قُدم للكنيست اقتراحان بشأن هذا القانون؛ الأول تقدمت به عضو الكنيست حنين زعبي عن التجمع الوطني الديمقراطي والثاني تقدم به أعضاء الكنيست دوف حنين عن الجبهة ويفعات كريف وعاليزا ليفي عن حزب كاديما، وبالتعاون مع إئتلاف الجمعيات من أجل تعديل قانون الانتخابات للسلطات المحلية، وهو ائتلاف جمعيات نسوية حقوقية يهودية وعربية، وقد أقرت الكنيست القانون في حزيران ٢٠١٤ بعد أن قامت بدمج بين الاقتراحين. وقد برز خلال المراحل المختلفة من مناقشة الاقتراحين في الكنيست، منافسة شديدة بين الناشطات والجمعيات النسوية، على خلفية حزبيّة، وصلت حدّ تبادل التهم عبر بيانات في الصحف وصفحات الفيسبوك.

خلاصة

تشير مراجعة تطور الجمعيات والتنظيمات النسائية– ولاحقا النسوية الفلسطينية– إلى أن تطور هذا القطاع يتوازى في معظم مراحله مع تطور جمعيات المجتمع الأهلي الفلسطيني عموما، ويتأثر بنفس العوامل السياسية والاقتصادية المحلية الإقليمية والعالمية. إضافة يُلاحظ أيضا أنه يتشابك مع التطورات الفكرية النسوية في العالم ومع التغييرات والتطورات الفكرية للحركة النسويّة الإسرائيلية. وبالتالي تعكس التغييرات التي حصلت على التنظيمات النسائية والنسوية الفلسطينية في مراحل تطورها المختلفة تشابكها مع البعد الفلسطيني العام (القضية الفلسطينية) والخاص (خصوصية الفلسطينيين في إسرائيل) من جهة، واشتباكها مع الفكر النسوي العالمي والمحلي من جهة أخرى. ولهذه المكانة الخاصة تأثير مهم على الفكر النسوي الذي طورته الناشطات، والذي انعكس أيضا على نوع التنظيمات والجمعيات التي أقامنها.

كما تدل مراجعة عمل هذه التنظيمات على قدرتها على تطوير آليات تحدّ اجتماعية للبنى الذكورية الأبوية في المجتمع الفلسطيني، وعلى قدرتها على فرض أجندتها وخطابها على الحيز العام بنجاح على الرغم من التحديات. مع هذا يُلاحظ أيضا أن هذا القطاع، وعلى الرغم من تحديه الفكري والعملي للمنظومة الاجتماعية الذكورية والأبوية للمجتمع الفلسطيني، ما زال يحتكم في بعض الحالات إلى بعض من هذه العقليّة، الأمر الذي يفرض تحديا جديا على قدرته على التأثير بشكل أكبر.

الهوامش:

١ للإطلاع على نشأة و تطوّر الجمعيات والمؤسسات في المجتمع الفلسطيني يرجى مراجعة زيدان، الياس؛ وغانم، أسعد (٢٠٠٠). **التبرع والتطوع في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل.** بئر السبع: المركز الإسرائيلي لدراسة القطاع الثالث، جامعة بن غوريون.

٢ وكان الحزب الشيوعي هو الحزب الوحيد الذي سُمح له، في ذلك الوقت، بالتنظّم والعمل بين الجماهير العربية في إسرائيل.

٣ لقد سبق هذا الائتلاف مجموعة «الفنار» التي عملت على الموضوع في بداية التسعينيات وأيضا عريضة بادر إليها رجال نشطاء وجمعت أيضا ناشطات (١٩٩٠)، وجاءت مطالبة باستقالة رئيس لجنة المتابعة السيد ابراهيم نمر، وذلك لشهادته لصالح شخص من قرية طرعان قتل ابنته بحجة «شرف العائلة»، وبرر نمر فعلته بأنه تصرف حسب مبادئ المجتمع وتقاليده (عبده، ٢٠٠٨:١٣٩).

٤ موقع القوس على العنوان:
HTTP://WWW.ALQAWS.ORG/%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%AD%D9%86).

مراجع مختارة:

أبو العسل، رهام. ٢٠٠٦. **الجمعيات النسائية الفلسطينية في إسرائيل: المنطلقات الفكرية الاستراتيجيات وآليات العمل القائمة.** الناصرة: مركز الطفولة.

جاد، إصلاح. ١٩٩٥. «الحركة النسائية في فلسطين: توجه جديد». مجموعة باحثات (محررات)، **الحركة النسائية العربية - مداخلات وأبحاث من أربع بلدان**، القاهرة: مركز دراسات المرأة الجديدة، ٥٩-١٢٥.

زعبي، همّت. ٢٠١٤. «أهمية الشهادات الشفويّة للنساء في عملية التأريخ الفلسطيني». جدل. حيفا: مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

زيدان، إلياس؛ وغانم، أسعد. ٢٠٠٠. **التبرع والتطوع في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل.** بئر السبع: المركز الإسرائيلي لدراسة القطاع الثالث، جامعة بن غوريون.

عبده، جنان. ٢٠٠٨. **الجمعيات النسائية والنسوية الفلسطينية: في مناطق ٤٨.** حيفا: مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

شحادة، إمطانس (تحت النشر). «المجتمع المدني الفلسطيني داخل إسرائيل». في روحانا، نديم وصباغ- خوري، أريج (محرران)، **الفلسطينيون في إسرائيل** (الجزء الثاني). حيفا :مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

الشيخ علي، ناصر. ٢٠١٠. **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين.** بيت ساحور، فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات.

نويهض- الحوت، بيان. (١٩٨٦). القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين:١٩١٧-١٩٤٨، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

ESPANIOLY, N. 1994. PALESTINIAN WOMEN IN ISRAEL: IDENTITY IN LIGHT OF THE OCCUPATION. UN AFSHAR, H (EDS), WOMEN IN THE MIDDLE EAST: PERCEPTIONS, REALITIES AND STRUGGLE FOR LIBERATION. 139-145. LONDON: ROUTLEDGE.